التطرق لأي مواضيع سياسية يلغي مبادئ خارطة الطريق التي تنص، على حد زعمه، على عدم مباشرة المفاوضات مع الفلسطينيين قبل أن يقضوا على «الإرهاب».

وما مورس عملياً على أرض الواقع أثبت بأن الدولة العبرية غير معنية بتهيئة المناخ الملائم لإنجاح المبادرة المصرية بشكلها المطروح، وهو ما تجسد في مواصلة حملة الاغتيالات والتدمير المنهجي في الضفة الغربية، وعدم الاستعداد لإخراج قطاع غزة من دائرة الاستهداف الإسرائيلي عبر وقف الاغتيالات، وهو ما يجعل من أي دور مصري مستقبلي في ظل استمرار الوضع الراهن موضع تساؤل وشك واتهام، شعبياً وفصائلياً، وخصوصاً حال اقتصاره على الجانب الأمني، ويجعل مهمة المصريين في غزة محفوفة بالمشاق والصعوبات.

٢- التحفظات الفلسطينية: أثارت المبادرة المصرية ردود فعل متباينة في الساحة الفلسطينية، تراوحت بين القبول الحذر والرفض والتحفظ تجاه هذه المبادرة، وكان جوهر التباين في المواقف الفلسطينية هو الخوف من الانزلاق خلف خطط شارون الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية، عبر خطة الفصل أحادي الجانب التي يتبناها رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، والتي أصبحت فيما بعد خطة دولية بفضل الدعم الأميركي اللامحدود لها.

ومن الطبيعي إن تواجه المبادرة المصرية وأية مبادرة أخرى بمثل ردود الأفعال هذه لأن القضية ليست قضية خلافات شخصية، بل قضية وطن وأراضٍ محتلة وحقوق وطنية مشروعة، لا يملك أحد حق التنازل عنها أو التفريط بها.

أما السلطة الفلسطينية فقد رحبت بهذه المبادرة بشكل حذر انطلاقاً من موقفها التقليدي الذي يرحب بأية مبادرة لاستئناف وتحريك عملية التسوية، التي دخلت عملياً مرحلة الموت السريري بعد مجيء شارون إلى السلطة، وهي أيضاً ليست في وضع يمكنها من رفض أية مبادرات، بسبب الضعف والوهن الشديد الذي يعتري بنيتها، التي لم تعد عملياً موجودة على الأرض إلا في قطاع غزة، الذي ما زالت تحتفظ فيه بمؤسسات وأجهزة أمنية قوية ومتماسكة نسبياً.

بعض الفصائل الفلسطينية تحفظت على المبادرة المصرية كونها مبادرة أمنية وليست سياسية، تتطرق إلى تفاصيل عملانية لكنها في الوقت نفسه تفتقر إلى خطة سياسية تعالج جوهر الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، الذي هو صراع سياسي بالدرجة الأولى وليس أمنياً، ورافعة سياسية يمكن أن تحصن المبادرة وتعطيها زخماً قوياً، مما يجعل من السهل على الطرف الصهيوني الالتفاف حولها وتفريغها من محتواها، بل وحتى تسخيرها لخدمة خطة الفصل أحادي الجانب.

ولم يكن ممكناً بأي حال إخفاء مشاعر التوجس والتحفظ التي أعلنت عن نفسها في عدد من البيانات والتصريحات التي صدرت من أكثر من مستوى، إن كان على صعيد السلطة نفسها أو ما صدر عن حركة حماس من إشارات ذات دلالات ومغزى وغيرها من قوى العمل الفلسطيني التي ترفض اقتصار الدور المصري على الجانب الأمني فقط دون السياسي.

٣- كما أن القطع بحتمية مسار وخطة شارون، وفي إطارها الدور المصري، والجزم بحدوثه، يغفل طبيعة الوضع الفلسطيني المعقد، المائج بالتقلبات والمفاجآت والأزمات، إذ تكفي عدة عمليات فدائية من العيار الثقيل لنسف كل شيء، وقلب الطاولة رأساً على عقب، بل وقتل خطة شارون في مراحلها الأولى، والحكم عليها بالانتهاء عملياً، أو تجميدها، أو التلاعب بها وإدخال تعديلات جديدة عليها، مما يعني أن خطة شارون، ومعها الدور المصري، ستبقى رهينة الواقع الميداني وتطوراته الملتهبة.

٤- والنقطة الرابعة التي أغفلت هي التنبّه إلى الواقع الصهيوني الداخلي، ورصد تفاعلاته واستقطاباته في ظل تأرجح حكومة شارون واهتزاز ائتلافه الحاكم، فلا يمكن الجزم ببقاء الأمور على حالها في بيئة سياسية تصطبغ بالمكر والخديعة وسرعة تغير التحالفات، ولا يمكن التكهن بمستقبل الخارطة السياسية الصهيونية في ظل ما قد يستجدّ من أحداث، ومدى قدرة شارون على الاحتفاظ بائتلافه حتى النهاية.

بدائل واقتراحات

والنقطة الأخيرة أنه حتى لو تم الانسحاب فصورة الوضع الفلسطيني في غزة ستبقى مموهة وضبابية، إذ إن الفراغ الحاصل سيتم سده بواحد من السيناريوهات التالية:

١. أن تقوم السلطة الفلسطينية ببسط كامل نفوذها وسيطرتها على الأوضاع في قطاع غزة؛ بحيث تلعب مصر دوراً مركزياً في إعادة بناء وتأهيل أجهزة الأمن الفلسطينية بعد توحيدها، لمساعدة السلطة على فرض الانضباط والنظام والأمن في غزة بعد إخلائها.

وما يضع العقبات أمام هذا السيناريو أنه قد يكون لدى الجمهور الفلسطيني بل ولدى الأسرة الدولية، انطباعات سلبية عامة عن السلطة الفلسطينية في تركيبتها وصيغتها الحالية، بعد خبرة السنوات السبع العجاف (١٩٩٤-٢٠٠٠) التي انفردت فيها نفس هذه السلطة بالحكم، ولم تفِ حتى بالحد الأدنى من الوعود التي كانت قد قطعتها على نفسها.

ولا يمكن هنا إغفال التقرير الخطير بشأن مصير السلطة الفلسطينية الذي تزامن صدوره مع إعلان المبادرة المصرية، وأصدرته لجنة أوروبية مكلفة بمتابعة وتقويم أداء السلطة، حيث تضمن تحليلاً -أشرف عليه الفرنسي المعروف «ميشيل روكار»- يخلص إلى أن السلطة الفلسطينية قد تنهار نهائياً من تلقاء نفسها خلال عام واحد إذا ما استمر تدفق الأمور على المنوال الحالي.

٢. أما السيناريو الثاني فيتمثل في أن يلعب الجانب المصري دوراً مركزياً، ولكن في إطار بناء صيغة جديدة للإدارة أو السلطة الفلسطينية في غزة، لتكون أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلاً وتعبيراً عن كل ألوان الطيف السياسي في الخريطة السياسية الفلسطينية.

ويمكن التوصل إلى هذا السيناريو عبر طريقين:

١- بالدعوة إلى إجراء انتخابات ديمقراطية جديدة، وتشكيل سلطة فلسطينية تمثل كل الأحزاب التي شاركت في هذه الانتخابات بصورة تعكس نسب النتائج التي أفرزتها صناديق الاقتراع.

٢- أن يتم التوصل إلى صيغة هذا الائتلاف الجبهوي عن طريق التفاهمات والحوارات الوطنية التي تسهم مصر في رعايتها وبلورة نتائجها.

وكلا السيناريوَين يواجه بالكثير من العقبات الإسرائيلية والامريكية وحتى العربية، فضلاً عن ضغوط الداخل الفلسطيني وأولها السلطة وثانيها فصائل العمل الوطني الفلسطيني وعلى رأسها القوى الإسلامية.

لكن لا يبدو أن الطرف الإسرائيلي الذي يصر على حصر الدور المصري في الجوانب الأمنية، وعدم السماح لمصر بالقيام بأي دور سياسي أو حتى تقديم ضمانات بعدم اجتياح أو مهاجمة غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي منها، سوف يسمح بتنفيذ الخطة المصرية، مما يجعلها في مهب الريح، ويضيفها إلى قائمة المبادرات الأخرى المجمدة التي سبقتها، مثل مبادرة تينيت وزيني والمبادرات الأخرى، والتي تم تعطيلها بفعل الغطرسة والتعنت الإسرائيلي.

وما يمكن قوله إن شارون يريد الانفصال عن غزة ليعمق الاحتلال والاستيطان بالضفة، وليقطع الطريق على إمكانية قيام دولة مستقلة حرّة وعاصمتها القدس، ولا يقبل تغيير مساره. وعلى الآخرين الاختيار هل يريدون مساعدته في تحقيق أهدافه أم لا؟. ■